مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون

الجلسة **٣٧٩١**

الخميس، ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧، الساعة ١٢/٤٥
نيويورك

الرئيس: السيد لافروف .... (الاتحاد الروسي)

الأعضاء:
البرتغال .... السيد سواريس
بولندا .... السيدة غوسبدارتشيك
جمهورية كوريا .... السيد بارك
السويد .... السيد أوسفلد
شيلي .... السيد سومافيا
الصين .... السيد وانغ شويشيان
غينيا - بيساو .... السيد لوبيس دا روزا
فرنسا .... السيد ديجاميه
كوستاريكا .... السيد ساينز بيولي
كينيا .... السيد ماهوغو
مصر .... السيد عواد
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السيد غومرسال
الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد ريتشاردسون
اليابان .... السيد أوادا

جدول الأعمال

الحالة في ألبانيا

رسالة مؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/1997/460)

رسالة مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة (S/1997/464)

97-85695

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٤٥

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في ألبانيا

رسالة مؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/1997/460)

رسالة مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة (S/1997/464)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إسبانيا وألبانيا وألمانيا وايرلندا وإيطاليا وبلجيكا وتركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والدانمرك ورومانيا وفنلندا ولكسمبرغ والنمسا وهولندا واليونان يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد كلا (البانيا) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد لاكلوسترا (اسبانيا) والسيد ريخيل (ألمانيا) والسيد هوي (ايرلندا) والسيد فولتشي (إيطاليا) والسيد رين (بلجيكا) والسيد سليم (تركيا) والسيد جونديف (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) والسيد ترولسين (الدانمرك) والسيد غوريتا (رومانيا) والسيد أوربانا (فنلندا) والسيد ولتزفيلد (لكسمبرغ) والسيد سوشاريبا (النمسا) والسيدة فان دالين (هولندا) والسيد زاكاراكيس (اليونان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله - والمجلس يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الرسالة المؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، الوثيقة S/1997/460، والرسالة المؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة، الوثيقة S/1997/464.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1997/472 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته اسبانيا وألبانيا وألمانيا وايرلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وبولندا وتركيا وجمهورية تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والدانمرك ورومانيا والسويد وفرنسا وفنلندا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والنمسا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليونان.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1997/471 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للدانمرك لدى الأمم المتحدة.

المتكلم الأول المدرج اسمه في قائمتي ممثل ألبانيا الذي أعطيه الكلمة.

السيد كلا (ألبانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا بأن أشكركم، سيدي، على توجيهكم أعمال مجلس الأمن بجدارة خلال هذا الشهر، وبأن أهنئ سلفكم، سعادة السفير بارك، ممثل جمهورية كوريا، على رئاسته الشهر الماضي.

وأود بالنيابة عن الحكومة الألبانية، أن أعرب عن تقديري لأعضاء مجلس الأمن على استجابتهم الفورية والفعالة للحالة في ألبانيا من خلال القرار ١١٠١ (١٩٩٧)، وعلى العناية التي أولوها للتقارير الدورية الصادرة عن اللجنة التوجيهية. ونتوجه بالشكر أيضا إلى الأمين العام على إسهامه القيم في هذه المسألة.

وفي الوقت نفسه، فإن حكومتي وشعبي يشعران بالامتنان لائتلاف الرغبة في انشاء قوة الحماية المتعددة

الجنسيات برئاسة إيطاليا. فقوة الحماية المتعددة الجنسيات نجحت، بالتعاون مع السلطات الألبانية، في تحسين الحالة في بلدي. والشعب الألباني ماض في اتخاذ قرارات هامة من أجل استقرار بلدي ومستقبله عن طريق إجراء انتخابات برلمانية.

ومع الإبقاء على هذا الأمر في البال، أدعو أعضاء المجلس إلى التصويت مؤيدين لمشروع القرار الحالي الذي يأذن لقوة الحماية المتعددة الجنسيات بأن تساعد كذلك في تطبيع الحالة في ألبانيا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل ألبانيا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل إيطاليا. أدعوه إلى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه.

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد كانت وحدة الهدف والعمل التي واجه بها المجتمع الدولي الأزمة الألبانية في رأينا مضربا للمثل. الأمر الذي جعل في الإمكان احتواء الحالة السريعة التدهور التي كانت يمكن أن تهدد استقرار البلد في المدى البعيد. وباتخاذه للإجراء السريع والفعال، حال المجتمع الدولي دون انتشار الخطر إلى البلدان المجاورة.

ولتكوين فكرة عن مدى صعوبة هذه المهمة، فلنأخذ في الاعتبار عدد الهيئات المعنية: منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، الاتحاد الأوروبي، إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة واتحاد أوروبا الغربية. وكان مجلس الأمن تحت رئاسة السفير البولندي فلوسفيتش قد وافق، بسرعة قياسية، على القرار ١١٠١ (١٩٩٧) في ٢٨ آذار/مارس، بعد يوم واحد فقط من تقديمه. وبفضل هذا الإجراء السريع قامت ١١ دولة أوروبية - اسبانيا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، تركيا، الدانمرك، رومانيا، سلوفينيا، فرنسا، النمسا، اليونان - بتشكيل قوة بقيادة إيطاليا. وفي غضون أيام - وأكرر أيام وليس أسابيع - انتشرت هذه القوة على الأراضي الألبانية، في إطار عملية للسلام سميت "ألبا".

وتنقضي الولاية الواردة في القرار الأصلي في ٢٨ حزيران/يونيه. ويقبل مشروع القرار الجديد المعروض على المجلس طلب تمديد الولاية لمدة ستة أسابيع أخرى.

ومشروع القرار، في ذلك، يؤكد أيضا بحق أن الاضطلاع بولاية القوة وتنفيذها قد تم في تعاون وثيق مع السلطات الألبانية، بطريقة حيادية ومتجردة، وأضيف، بأنها في منتهى الدقة. ولقد التزمت قوة الحماية المتعددة الجنسيات من كل ناحية بكل تفاصيل الترتيبات الواردة في القرار ١١٠١ (١٩٩٧). وتم تقديم ستة تقارير نصف شهرية شاملة ومفصلة وفي مواعيد منضبطة إلى المجلس الذي درسها بدوره.

وبفضل حضور القوة الدائم ونشاط دورياتها في جميع أنحاء ألبانيا تقريبا، كان لها أكبر قدر ممكن من الظهور والحركة. وكان هذان العنصران حاسمين لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في الولاية: وهي من الناحية الإنسانية، العودة إلى الحالة الطبيعية، ومن الناحية الأمنية، أولا، وكما ذكرت سابقا، احتواء الحالة السريعة التدهور، وثانيا، العودة المنتظمة والتدريجية إلى القانون والنظام، والسماح للمنظمات الدولية بالقيام بعملياتها في ألبانيا.

وما فتئت قوة الحماية المتعددة الجنسيات نقطة مرجعية بارزة جدا بالنسبة للمؤسسات الألبانية ولسائر مواطني ألبانيا مما ساعد على استعادة مناخ من الثقة الأكبر. وقياسا على مناطق الأزمات الأخرى، حيث عجز المجتمع الدولي عن الاستجابة بنفس السرعة والتصميم، فليس من الصعب أن نتصور ما يمكن أن تكون عليه الحالة في ألبانيا اليوم لولا ذلك التدخل السريع من قبل المجلس والقوة.

وقد مثلت عملية ألبا بالنسبة لإيطاليا التزاما فوق العادة من حيث الرجال والموارد. وتشهد قيادتنا لقوة تتألف من ١١٥ ٦ رجلا، ومغارزنا في أجزاء أخرى من البلقان، والمبادرات التي أيدها بلدي وسيستمر في تأييدها، على التزامنا بأمن دولة تربطنا بها أوامر الصداقة والتاريخ، وباستقرار المنطقة برمتها.

وعلى ما نأمل ستختتم عملية ألبا خلال ستة أسابيع. ونحن نرحب بالقرار الذي اتخذته منظمة الأمن والتعاون الأوروبي بالأمس، ١٨ حزيران/يونيه، بتأييد القرار الألباني لإجراء انتخابات برلمانية جديدة في ٢٩ حزيران/يونيه. ونحن على ثقة من أن هذه الانتخابات ستكون خطوة حاسمة على طريق الخروج من الأزمة الألبانية وصوب فترة من إعادة التأهيل والتعمير. وموجز القول، ستكون الانتخابات الخطوة الأولى التي سيتخذها الشعب الألباني

صوب استعادة السيطرة على مصيره من جديد. وبالطبع فإن تحقيق هذا الهدف سوف لا يعني نهاية حالة الطوارئ الاقتصادية ولا الحاجة إلى استمرار التزام المجتمع الدولي نحو ألبانيا. فسيبقى البلد يواجه عددا من الصعوبات الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تحتاج إلى المعالجة من أجل وضع البلد مرة أخرى على الطريق المؤدي إلى السلام والتنمية والتقدم.

وقد انعقد اجتماع تحضيري للمانحين في روما بتاريخ ٢٦ أيار/مايو برئاسة وزير خارجية إيطاليا لامبرتو ديني. كما أن مؤتمرا وزاريا سينعقد مرة أخرى في روما بعد الانتخابات الألبانية لتقييم التقدم المحرز في ألبانيا وتوفير الإرشاد للعمل الدولي مستقبلا. ومن نافلة القول إن هذا لا بد أن يشمل تعبئة الموارد من قبل مجموعة المانحين والتنسيق الوثيق بينهم، وبين المؤسسات المالية الدولية، والسلطات الألبانية.

إن مفتاح الفعالية والاستجابة المبكرة لهذه الأزمة تمثل في المشاورات المكثفة والمعمقة والتنسيق. والقرار الأولي بإنشاء لجنة توجيهية في روما، بحيث يمكن أن تتفاعل فيها جميع البلدان المساهمة بالقوات والمنظمات الدولية المعنية وأن تتخذ قرارات مشتركة، في الوقت المناسب، مرة في الأسبوع، كان أداة أسهمت في نجاح العملية برمتها. وهو في اعتقادنا يقدم نموذجا يمكن الاقتداء به في حالات مماثلة في المستقبل.

وأختتم، سيدي الرئيس، بتوجيه أحر الشكر إليكم شخصيا وإلى سائر أعضاء المجلس على القرارين الإيجابيين والسريعين اللذين اتخذا في ٢٨ آذار/مارس واليوم، مما يثبت مدى فعالية هذا الجهاز في تعزيز السلم والاستقرار في العالم تمشيا مع المبادئ النبيلة والمثل المتوخاة في الميثاق. وأود أن أشكر بوجه خاص الممثل الدائم لفرنسا، السفير ألن ديجاميه، على تقديمه لمجلس الأمن بمنتهى الاقتدار والبلاغة وجهات نظر واحتياجات البلدان المشاركة بقوات الحماية المتعددة الجنسيات. كما أود أن أنوه بعمل الممثل الدائم لألبانيا السفير كولا الذي عمل بلا كلل في هذه القائمة وحولها للتخفيف من محنة بلده في هذه الأوقات العصيبة.

ومن نافلة القول أن أعرب عن خالص شكر إيطاليا حكومة وشعبا لكافة البلدان التي شاركت في هذا العمل الحسن النية، ولجميع جنودها في الميدان. فبدون الجنود والتزامهم وتضحياتهم اليومية يظل مفهوم التضامن الدولي في الحالات الطارئة كهذه مجرد كلمات جوفاء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل إيطاليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى أعضاء المجلس.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

سأعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد وانغ شويشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): ينص ميثاق الأمم المتحدة بكل وضوح على أن الأمم المتحدة لا ينبغي أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما. ونحن نرى أن مسألة ألبانيا، في جوهرها، مسألة ألبانية داخلية. لذلك ينبغي لمجلس الأمن أن يتصرف بحذر.

نحن لا نحبذ الإذن بنشر قوة الحماية المتعددة الجنسيات في ألبانيا. بل إننا غير متحمسين لتوسيع ولاية القوة. وعلاوة على ذلك نرى أنه، مع تحسن الحالة في ألبانيا، ينبغي لقوة الحماية المتعددة الجنسيات أن تنهي ولايتها في الوقت الملائم.

يفهم الوفد الصيني أن انتشار قوة الحماية المتعددة الجنسيات في ألبانيا تدبير استثنائي اتخذ في ظل ظروف استثنائية. ومراعاة لطلب حكومة ألبانيا ذي الصلة بتمديد ولاية القوة فإن الوفد الصيني لن يقف عقبة في طريق اعتماد مشروع القرار. لكنني أود أن أشدد على أن حماية مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة تخدم المصالح الأساسية الطويلة الأمد لبلدان العالم.

وفي الأمد الطويل، لا يمكن حل مسألة ألبانيا إلا على أيدي الشعب الألباني نفسه. ويحدونا وطيد الأمل أن تبذل ألبانيا حكومة وشعبا جهودا متضافرة لضمان استعادة السلام والاستقرار إلى ذلك البلد بأسرع ما يمكن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1997/472.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، البرتغال، بولندا، جمهورية كوريا، السويد، شيلي، غينيا - بيساو، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المعارضون: لا أحد.

الممتنعون: الصين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): نتيجة التصويت كما يلي: يوجد ١٤ صوتا مؤيدا مقابلا لا أحد، مع امتناع عضوا واحد عن التصويت. وبذلك اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ١١١٤ (١٩٩٧).

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥